

جَلَاءُ الْبَصَائِرِ فِي الرَّدِّ عَلَى افْتِرَاءَاتِ عَبْدِ الْقَادِرِ

كتبه
مغندر المهاجر

التصحيح

جلاء البصائر في الرد على افتراءات عبد القادر

الحمد لله ولي المؤمنين المتقين ولا عدوان إلا على الظالمين ، الحمد لله القوي الجبار المتكبر ذو العرش والجبروت جل شأنه وعز ملكه ، قاهر الجبابرة والظالمين ، والعاقبة للمتقين ، والصلاة والسلام على من بعثه ربه بين يدي الساعة بالسيف رحمة للعالمين ، أما بعد :

تعليقاً على ما ورد من بيان والي الشام عبد القادر بشأن قضية الشيخ الفاضل أبي يعقوب المقدسي -فرج الله عنه - ، وما ورد فيه من تعد فاضح و فجور واضح في الخصومة على أحد مشايخ الدولة ومفتيها ومقرر عقيدتها، المعروف ثقله ، وعلو كعبه في هذه الدولة وما قدم لها.

ابتداءً من المقدمة التي قدمها عبد القادر إلى إخواننا وأبنائنا المجاهدين وذكر فيها :

(وما نرى إلا أن هذا أحد أسباب ما وصلنا له اليوم من الضعف والهوان على أعداء الله تعالى ،

حيث يحسنا الناظر جميعاً وقلوبنا شتى)

أقول : أن من أسباب ما وصلنا إليه اليوم ، بل من أعظم الأسباب ، ومهلكات الدول لما نُحِّي طلبه العلم وأبعدوا كل البعد عن الساحة ، فليس لهم من الأمر شيء ، وتم إقصاؤهم وتهميشهم والاستغناء عن مشورتهم ، حتى اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول : (إن الله لا يقبض

العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما، اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا). فقد قضوا وأفتوا بغير علم فظلموا وضلوا وأضلوا؛ هذا أعظم سبب، وقيل لسعيد بن جبير رحمه الله: "ما علامة الساعة وهلاك الناس؟ قال: إذا ذهب علماؤهم".

ولقد أخبر حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا" [الرعد: ٤١] قال: [بموت علمائها وفقهائها].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: [عليكم بالعلم قبل أن يُقبض، وقبضه ذهاب أهله]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: [لا يزال عالم يموت وأثر للحق يدرس حتى يكثر أهل الجهل، ويذهب أهل العلم، فيعمل الناس بالجهل، ويدينون بغير الحق، ويضلون عن سواء السبيل]. وفي الأثر عن علي رضي الله عنه قال: [إذا مات العالم ثلم في الإسلام ثلثة لا يسدها إلا خلف منه]. وقال يحيى بن جعفر: "لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل -أي: البخاري- من عمري لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم".

وقال أيوب: "إن الذين يتمنون موت أهل السنة يُريدون أن يُطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون" أخرجهم اللالكائي.

هذا قدر طلبة العلم عند الصحابة ومن تبعهم. وإلى الله نشكوا حالنا.

فهذه دولة إسلامية، المفترض أن يكون ربانها طلبة العلم حتى لا تغرق السفينة وليس الأمن يا عبد القادر.

وقال أيضا: (فأين ثقتمكم بأمرائكم وأين حسن ظنكم بهم وأين حملكم لأفعالهم على أحسن محاملها وأين التورع في الوقوع فيها وفي أعراضهم)

ونحن نقول: إن كان هذا قولك، وما تريد من الجنود في الأمراء، فنقول بأنه من الأولى والأحرى أن يكون كذلك من الجنود والأمراء في طلبة العلم ورثة الأنبياء، لا أن تكون أقوال

وأفعال طلبة العلم تحت المجهر؛ لتصيد الأخطاء وتتبع العورات، ولكن هذا دليل على فساد ما في القلب على طلبة العلم؛ وبغض للحق:

وعين الرضا عن كل عيب كليله
ولكن عين السخط تبدي المساويا
ولست أرى للمرء ما لا يرى ليا
ولست بهياب لمن لا يهابني

وقال: (وهل نحن يا أيها المجاهدون سفاحون لا هم لنا إلا سفك الدماء حتى نقع في الدماء المعصومة فنسجن هذا أو نقتل هذا لا شيء إلا أننا غير راضون عن أفعاله ألا تتقون الله فينا يا أبنائنا وإخواننا)

ومن الأولى أن تتقوا الله في طلبة العلم، فما هذا البيان إلا تمهيداً لقتل الشيخ - حفظه الله - ، وسيأتي في التفصيل تعليقات وافية بإذن الله تعالى، ألا تتقون المولى جل وعلا.

وقال: (والله ما كان هذا تعاملنا مع أمرائنا يوماً، وما اعتدنا أن نخالف لهم أمراً ما لم يأمرنا بمعصية حاشاهم، بل تعلمنا أن نحمل أفعالهم على أحسن محاملها ونوقرهم ونعزهم ونحسن الظن فيهم إلى أبعد حدود إحسان الظن، ومع هذا لم نكن ندخر لهم نصحاً بل كنا ننصح ونتقد ولكن ضمن حدود أدب النصح والنقد)

وكل هذه الأوصاف الأولى والأخرى أن تكون لطلبة العلم قبل الأمراء {يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون (٢) كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون} [سورة الصف].

وقبل البدء بالتهم أقول مستعيناً بالله: إنه وكما هو معلوم أن السجن مظنة إكراه، وكما هو واضح في البيان أن خصومه هم سجانوه، فلا يسمع من الخصم كما هو معلوم في دين الله تعالى، وعلى هذا وبحسب العادة المحاكمة ستكون سراً، والخصم هو الخصم والحكم في أقبية السجن، وهذا أمر لا نرضاه، بل لا بد أن تكون محاكمة الشيخ من قبل القضاة العدول المستقلين عن هوى السلطان قال تعالى: {قَالُوا فَاتُوا بِهِ عَلَىٰ عَيْنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ} قال القرطبي رحمه الله في تفسير هذه الآية: قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالُوا فَاتُوا بِهِ عَلَىٰ عَيْنِ النَّاسِ) فِيهِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ: أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَ الْخَبْرُ نَمْرُودَ وَأَشْرَافَ قَوْمِهِ، كَرِهُوا أَنْ يَأْخُذُوهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، فَقَالُوا:

اَتُّوا بِهِ ظَاهِرًا يَمْرَأَى مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَرَوْهُ (لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ) عَلَيْهِ يَمَا قَالَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ حُجَّةً عَلَيْهِ. وَقِيلَ: "لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ" عِقَابُهُ فَلَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ عَلَى مِثْلِ مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ. قُلْتُ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَاخِذُ أَحَدٌ يَدْعُوِي أَحَدٍ فِيَمَا تَقَدَّمَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَأُتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ" وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي شَرْعِنَا وَلَا خِلَافَ فِيهِ.١٠

وأما عن التهم الموجهة للشيخ - حفظه الله من كل سوء - ، فستأملها بإنصاف وموضوعية بإذن الله تبارك وتعالى ، وأسأل الله أن يلهمني رشدي ، ويجيرني من شر نفسي ، وأسأله سبحانه كلمة الحق في الغضب والرضى .

التهمة الأولى: نشر الكتب من غير الرجوع إلى ديوان الخليفة بعد الاتفاق مع الخليفة على عدم تنزيل أي مادة شرعية بغير الرجوع إلى ديوان الخليفة.

قال صاحب البيان: (ثم أنزل كتبه بدون الرجوع إلى أمير المؤمنين - حفظه الله - ، فطلب أمير المؤمنين - حفظه الله - من أبي عبدالرحمن التميمي - تقبله الله - أن يسجن المقدسي ، فتم وضعه في السجن ، فكذب أبو يعقوب على التميمي ، وقال بأن الكتاب نزل بدون علمه بل أنه لم يكمله بعد ، فالتمس التميمي له العذر ، فخرج من السجن مع تحذيره وأخذ العهد عليه بعدم تكرار ذلك ، ثم كرر ذلك عدة مرات ، فهو كذاب وفتان على ديوان الخليفة).

ونحن نقول: أن هذا مخالف لما جاء في كتاب الله تعالى وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ففي الكتاب قال تعالى: "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ" ، وفي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كتم علما أجمه الله بلجام من نار". وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بلغوا عني ولو آيه" ، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتون وهو بين أظهرهم فلم يمنعهم ولم يحجر عليهم صلى الله عليه وسلم.

أم تريدون أن ينسب العلم إلى غير أهله إلى مجاهيل من غير معرفة صاحب الكتاب وثقته وعدالته وحفظه؟

دينُ النبيِّ محمدٍ أخبارٌ ... نِعَمَ المطيِّبةُ للفتى الآثَارُ

لا تُخَدَعَنَّ عن الحديثِ وأهلهِ ... فالرأيُ ليلٌ والحديثُ نهارٌ

وهل تأتينا الأخبار إلا بالإسناد عن الرجال الثقات العدول من أهل السنة أهل الحديث والأثر، قال أبو محمد الرازي كما في اعتقاد أهل السنة: سمعت أبي يقول: علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر. فلا بد من نسبة العلم إلى أهله وهذا أمر مقرر مجمع عليه عند أهل العلم، والمخطوط إذا كان مؤلفه مجهولاً لم يلتفت إليه في الغالب، وقد قال ابن سيرين: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وقال الإمام أمير المؤمنين في الحديث عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى وهو لا يدري!، وقال الحافظ يزيد بن زريع رحمه الله تعالى: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد.

ويقررون: أنه لا يؤخذ بالخبر، ولا يضاف إلى النبي عليه الصلاة والسلام إلا إذا عرف من حدث به عنه، ومن نقله إلينا، وعرف حاله من الصدق والضبط وقوة الحفظ. وبهذا حفظ الله الكتاب والسنة من التحريف، قال جل وعلا: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ} [الحجر ١٩]. وعليه فإن هذا الشرط باطل كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، وقد جاء في صحيح البخاري: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، أَوْ عُمَرُ: «كُلُّ شَرَطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرَطٍ».

فطالب العلم يأخذ الإذن في الكتابة والتصنيف من رب البشر جل وعلا بما يمليه عليه دينه^{١١١} بما استُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ^{١١٢} لا ما يمليه عليه السلطان.

فبعد هذا بأي حق تضعونه في السجن وترمونه بأنه كذاب وفتان على ديوان الخليفة! {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا}

التهمة الثانية : لم يرباط أو يشارك في الغزوات

قال: (أخبر أبو عبدالرحمن التميمي -تقبله الله - ديوان الخليفة أن أبا يعقوب لم يلتزم بالأوامر بعد إخراجهم من السجن ورفض الذهاب إلى الثغور فهو عندنا خوار جبان). وقال بعدها في نقطة مستقلة من النقاط في البيان أيضاً: (لم يثبت لدينا أنه ذهب إلى الثغور أو شارك في الغزوات، بل على العكس من ذلك، فعندما فرزه الشيخ التميمي -تقبله الله - إلى الرباط تخلف ولم يلتحق).

قلتُ: {سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ} ، والله أن هذا كذب وافتراء ، وهو منتشر مستفيض وعليه شهود أن الشيخ شارك في غزوة الشامية الأخيرة في رمضان مع كتيبة الكواسر. أليس هذا كذباً وفجوراً في الخصومة يا عبد القادر؟ أليس هذا دافع لنا لعدم إحسان الظن بك وبما تقول وتفعل كما تريد منا يا والي الأمن! ويشهد عليه الوالي ؛ وأيضاً "الشرعي العام" لولاية البركة الذي قرأ بيانك في المساجد ومعه الحرس من جلاوزة الأمن! ، فاسألوهم إن كانوا ينطقون.

هذا ونحن نعلم أن الشيخ أبا يعقوب من المعذورين شرعاً بقول الله تعالى: {وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ} فهو يعاني من الحَبْضِ أو تسرع القلب وما يعرف برفرفة القلب ، وكذلك يعاني من تهيج العصب الوركي (عرق النسا الذي سمي بهذا الاسم ؛ لأن تأثير ألمه ينسي ما سواه من الألم) ، وداء تنكس القرص الفقري أو انقراص الفقرات ، فهل يكون خواراً جبائاً من عذره الله ، هل هذا من شرع الله في شيء يا عبد القادر؟

غير أنه - حفظه الله - لم يترك ثغره منذ دخل أراضي الدولة ، وكان ينتقل بين المفاصل التي يأمره بها ولاية الأمر أن ينتقل إليها سمعاً وطاعة ليسد الثغر فيها ؛ فمن البحوث والإفتاء ، إلى القضاء ، إلى المكتب الشرعي لولاية الخير ، إلى أن صار مفتي الدولة ومقرر عقيدتها وقد ساهم في كتابة السلسلة العلمية في بيان مسائل منهجية ، ثم عضواً في المجلس العلمي ثم باحثاً في جيش الصديق ، أليست كل هذه ثغور بإقرار الخليفة - حفظه الله وأصلحه - بكلمته الأخيرة عمّن كان في الصحة ، ومن كان في الدعوة ، ومن كان في القضاء ، ألم يقل الخليفة أنهم كل في جهاد وعلى ثغر ، إن كان في الحراسة كان في الحراسة ، وإن كان في الساقية كان في الساقية. أم أنكم أنتم

في ثغر، وهو خوار جبان؛ أم هو الكيل بمكيالين!، قال تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَظَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ} [النحل: ٩٢]

التهمة الثالثة: (لقد كذب أبو يعقوب في التحقيق بشأن تجسسه على الشيخ أبي محمد فرقان -
تقبله الله تعالى - لصالح الخبيث أبو محمد المقدسي، فكذب بذلك ابتداءً، ثم اعترف لاحقاً أنه
أوصل أسرار الدولة إلى أبو محمد المقدسي بطريقة غير مباشرة، فهو جاسوس وكذاب).

الزيادة في الفجور بالخصومة والتهجم وإطلاق التكفير بتهمة الجاسوسية من خلال استخدام عبارة ظنية فضفاضة لها عدة احتمالات وأوجه شرعاً وقضاً (بطريقة غير مباشرة) حتى يرمى من خلالها بأنه جاسوس وكذاب، فأبي فجور هذا الذي وصل بك يا ولي الأمر!

وإن ثبت تواصله مع المقدسي، فليس بكفر قطعاً، وهو (أي المقدسي) كفره ليس محل اتفاق أصلاً، بل إن أكثر طلبة العلم في الدولة لم يكفروه؛ فهل التواصل مع المختلف في كفره، والذي ليس له شوكة يضر بها الدولة و(بطريقة غير مباشرة) يعتبر جاسوساً مرتدّاً خائناً.

التهمة الرابعة: (احتفاظه بأرشيفات وأسرار الدولة الداخلية والخارجية سرقتها من حاسبة أبي
أحمد العراقي، مع علمه بأن اكتشافها لديه من قبل الدولة الإسلامية يعني القتل).

أما هذه التهمة فإننا نشكك بها، والإقرار عليها وحديثاتها وسرقتها من قبل الشيخ، لأنه وكما سبق أن الخصم هو من ينقل، وهذا النقل يحتاج إلى بينة ولا ندرى أأقر بهذا الإقرار بحديثاته التي نقلت أم لا، وإن أقر فهل أقر بالتعذيب أم بالتهديد؟ لأنه يعلم (أن اكتشافها يعني القتل) بزعمهم، وليس بالسهولة أن يعترف الرجل بما ثمنه روحه ونفسه، لأن السجن مظنة إكراه.

أما مجرد وجود هذه الأرشيفات في جهازه بحد ذاته وربما وصلت لعنده كما وصلت كثير من المعلومات الأمنية السرية الكثيرة التي تشبهها إلى الإخوة، وقد حدثني أحد الإخوة أنه قد استلم جهاز حاسوب من مفصله في ديوان الجند وهو مفصل عسكري ليس له علاقة بالأمر الأمنية، ووجد فيه أرشيف فوج القعقاع كاملاً أيضاً، وكذلك ملفات وخرائط الولايات البعيدة الذي

وجده الإخوة من جيش الصديق مرمياً ولم يكن عليه كلمة سر وفيه أربع حسابات تليجرام ، فكل هذه الاحتمالات واردة مع كثرة الحواسيب التي ضيعت في الانحيازات الأخيرة ، وكذلك ناهيك عن العلاقة التي كانت تربطه بالأخ أبي أحمد العراقي -تقبله الله - وقد يكون تركها عنده ، لأنه مفتي الدولة وسيسأل عن مسائل وتأتيه الاستفسارات والفتاوى ، وكما هو مقرر أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، ويحتاج لمعرفة الواقع ليحسن الفتوى فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وما تسريب أرشيف لجنة فرقان من قبل الخونة بخافٍ على أحد ؛ وذلك عقب عزل أبو حكيم أمير الإعلام ؛ ولم نسمع أنه تم التحقيق معه فيها .

فأين إحسان ظنكم يا ولاة أمرنا بطلبة العلم وحملكم أفعالهم على أحسن محاملها ، وأين تورعكم أنتم عمن كان مفتي الدولة وهو أحد مشايخها ، وعن الوقوع في عرضه وأنتم تدفعون بالتهمة نحو الردة والجاسوسية وسفك دمه وقتله بالظنون ! وأكبر دليل قولكم : (مع علمه بأن اكتشافها لديه من قبل الدولة الإسلامية يعني القتل ، وقولكم : كما لا نعلم إن كان سربها لأحد ما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما فعل سابقا من نقل أسرار الدولة للمقدسي).

فبأي دين تقال هذه العبارة وهل الأحكام تبنى بالظنون أم باليقين والدليل القاطع ، وبأي حجة يوجب القتل وبأي شرع . فإن كان هذا يوجب القتل ؛ فإن الأولى بالقتل من لم يحافظ على هذه الأرشيفات ، وقصر في ذلك أو سربها . ومن ثم هل هذا توقيركم لأحد مشايخ الدولة ومفتيها ومقرر عقيدتها؟

وهل هذا حملكم لأفعاله على أحسن محاملها؟

إن تصرفاتكم وأفعالكم هذه هي ما تجعلنا نسيء الظن بكم ، وأن نعتقد أن همكم وهدفكم هو سفك دمه حقاً - حفظه الله من كل سوء - .

التهمة الخامسة : (يساهم في إحداث شرخ في جماعة المسلمين مستغلا جهل الإخوة بحجة ظلم الأمراء ، وهذا من الأمور الخطيرة ، إذ أنه يزعم أمن المجاهدين واستقرار الجماعة ، وما قضية

الإعلام وجلوسهم عن العمل عنكم بعيد، حيث بفعله هذا قدم خدمة على طبق من ذهب
لمؤسسة راند الإستخبارية التي ذكرت قبل أشهر أنها ستقوض المؤسسة الإعلامية للدولة
الإسلامية وستعمل على إسقاطها)

فما هو الشرخ يا عبد القادر؛ هل الشرخ في إفتائه للأخوة في الإعلام بالألا يعملوا مع أمرائهم الذين ثبت بالقضاء أنهم أهل بدعة، وأن فتواه هذه من دينه واجتهاده نظراً للواقع الذي اطلع عليه. فأين العدل في كلامك، ولم لم توجه تلك التهمة للمبتدعة؟.

وأما عن الإخوة الذين جلسوا عن العمل مع أمرائهم من أهل البدع، فجزاهم الله عن هذه الدولة خير الجزاء بوقفتهم، ونبارك صنيعهم ووقفوهم في وجه المبتدعة الذين سكتهم عن بدعتهم، وما جلسوا إلا بعد أن ناصحوا أولي الأمر بشأنهم وخطرهم، وهم كانوا ملتزمون بعملهم ووقفوا أياماً معدودات في إنتظار ردكم يا ولادة الأمر بعدما ثبتم مناصب الغلاة المبتدعة وتركتهم القضية ولم تحاسبوا الغلاة بعدما أطلتم عليهم الرد وما عادوا يحتملوا غطرسة الغلاة بعد تثبيتكم لمناصبهم، ثم لم يكن منكم يا ولادة الأمر إلا أن اكتفيتم بمجرد عزل رأس المبتدعة فقط، وعندها أحسنوا الظن بكم حينها ومن ثم رجعوا لعملهم، وبعدها صار من وقف في وجه المبتدعة هم المتهمون، وهم من يزعزع أمن المجاهدين، وهم من يعمل على شرخ جماعة المسلمين لِيُزَجُوا كذالك في السجون! -أسأل الله أن يفرج عنم بقي منهم في سجونكم -.

وأما المبتدعة الذين حكمت عليهم المحكمة الإسلامية بهذا الحكم؛ الذين كان أحدهم يصرح بكتفير علماء المسلمين على منبر أحد مساجد أراضى الخلافة، فهؤلاء بعيدون كل البعد عن هذه التهم ويسرحون ويمرحون في أراضى الخلافة {تَلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى}، وليسوا هم من قدم على طبق من ذهب لمؤسسة راند الاستخبارية تلك الخدمة؛ قال تعالى: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ}.

التهمة السادسة: (تخريجه على الجماعة بقوله إن الهاشمي قد أصاب كبد الحقيقة في نقده للدولة، وعلمه بمكان اختفائه والتستر عليه.)

أين العدل والإنصاف في هذا لم تأخذون وتختارون من الكلام الذي يؤيد موقفكم، أين أمانة النقل، فقد قال الشيخ أبو يعقوب عن رسالة الهاشمي: أن فيها كذب ومغالطات، وهذا يشهد عليه الكثير من المقربين من الشيخ قبل البعدين، فلم لم تنقلوها، أم أنكم تريدون أن تربوا علماء سلاطين يكون دينهم وما يعتقدونه على دين الخليفة وما يمليه عليه من اجتهادات سواء أوافقت ما يدين الله به أم خالفته؟ أين رأي طالب العلم الرباني من ذلك!.

وقد قال نحوها غيره من طلبة العلم المقربون منكم الآن ولا يخرجون عما تقولون، فقد قال أحدهم عندما سُئل عن الهاشمي ورسالته، قال: "دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً"، وهو حديث في الصحيحين.

وأما التستر عليه وعن مكان وجوده، فإن ثبتت، فيكفيكم الرد من قصة عثمان بن عفان المبشر بالجنة والخليفة الراشدي الثالث وصهر خير البشر ذو النورين؛ فقد جاء في سنن النسائي وأبي داود بسند صحيح: "وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي السَّرْحِ، فَإِنَّهُ اخْتَبَأَ عِنْدَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ" وكان أخوه من الرضاة، ومن أهدر دمه هو صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، وليس الخليفة، وذلك كان كاتب للوحي ثم ارتد وليس قد نصح نصيحة من حرقته على دين الله، ثم على الجماعة تجاوز فيها حد النصح إلى المغالطات. ولم يثرب رسول صلى الله عليه وسلم على عثمان فعلة، فأيهما أشد فعل ابن أبي السرح أم رسالة الهاشمي؟ وفعل عثمان أم أبي يعقوب؟.

مع التذكرة أن الأخ أبا محمد الهاشمي كان من ذوي الهيئات، وهو من طلبة العلم الذين يحق أن تقال عثرتهم ويعفى عنهم زلتهم، خير من أن يهدر دمه يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى لا يقال أن الدولة تقتل علمائها.

وقد كان السلف رحمهم الله يقولون: "موت العالم مصيبة لا تجبر وثلمة لا تسد".

التهمة السابعة: (افتعل بلبلة في صفوف الدولة عندما قام بجمع الشرعيين بمؤتمر على حد قولهم للضغط على الإمارة للرضوخ لطلباتهم وتخريضهم على عدم الذهاب للشغور).

وهذا كذب يشهد به الجميع بل هو مستفيض عن الشيخ -حفظه الله - بأنه يفتي للإخوة بالعمل مع العسكري الفاجر الشديد بأسه على الكفار، وهو المقدم على العسكري التقى الضعيف؛ لما في ذلك من مصلحة للإسلام والمسلمين، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، وهذا يشهد عليه والي البركة وكان معه القاضي أبو أحمد، وذلك قبل اعتقال الشيخ بيوم عندما التقى به وكلمه، فاسألوههم {سُتَكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ} [الزخرف: ١٩]، ويكذبه أيضاً ويشهد عليه أمير مركز الصحة الدكتور أبو محمد ونائبه الدكتور أبو أحمد عندما شكوا إليه متاعب ومشاق العمل وإرادتهم لترك الإمارة، وذكرهم بالله بأن يلزموا ثغرهم ويسدوا حاجة المسلمين.

ويكذبه أيضاً وقفته ضد القضاة لما وقفوا وقفتهم المباركة، تأول ووقف في وجوههم؛ لحرصه على الجماعة؛ وقد جلس معهم واحداً واحداً، وهذا يشهد به الوالي أيضاً والشرعي العام والقاضي العام وكل القضاة وطلبة العلم؛ وهو أمر مستفيض عن الشيخ -حفظه الله - مع أننا ننكر عليه ذلك، ولكنه اجتهد وتأول وأخطأ، فهو مأجور بذلك إن شاء الله تعالى.

التهمة الثامنة: (ثبت لدينا وبقارره تواصله مع المحدث أبي صهيب النجدي وطلب الأموال منه، فقام المحدث النجدي بتحويل الأموال إليه ووصلته تلك الأموال).

وهل أصبح التواصل مع المحدث -تنزلاً - وطلب الأموال منه في ظل الفقر المدقع الذي وصلنا إليه جريمة كبرى في شرع الله؟ ألا تتقون الله في ميزانكم {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ}.
فإنه ليس جرم في شرعنا أصلحكم الله، فالكثير من الإخوة يتصل ويراسل أهله وذويه وأصدقاءه؛ ليطلب منهم المال، ومعروف أن الأخ أبا صهيب النجدي كان يعمل مع الشيخ لفترة طويلة، وفي آخرها كان الشيخ أميره وهما على علاقة وطيدة.

ومعروف مستفيض أيضاً أن الشيخ يخالفهم في بعض المسائل والاجتهادات التي لم تخرجهم من دائرة الإسلام.

التهمة التاسعة: (ثبت احتفاظه بختم أمير مكتب البحوث والدراسات وهو ختم أحمر ذو شعار، وعند سؤاله عنه ادعى انه بقي عنده بسبب الكسل والإهمال، ولعله لا يخفى على عاقل أنه من بديهيات العمل تسليم الختم عند التحول من عمل إلى عمل آخر فكيف إن كان أمير هيئة أو ديوان أو مكتب مركزي وختمه باللون الأحمر. وفي ظل ما ذكرنا من كذبه وخيانتة اللتين ثبتتا بإقراره وبالأدلة، فهل يلومنا أحد إن شككنا أنه هو من كان يسرب ملفات البحوث والإفتاء على الإعلام بين الفينة والأخرى، بل قد لا تكون كتابات قديمة في الأرشيف لديه، والختم لديه ولا يحتاج الأمر منه إلا لتأخير تاريخ الورقة ثم نشرها على الانترنت على أنها وثيقة قديمة.)

وأما احتفاظه بالختم، فلا يحسن به الظن في ظل الحُبطة أمور الدولة والانحيازات من الأراضي التي كانت تسيطر عليها، وفي ظل ملاحقة ومطاردة الشيخ لوضعه في السجن. أليس هذا كله مبرراً لهذا الفعل. وهل وصل سوء الظن بكم في الشيخ وحملكم لأفعاله على أحسن محاملها إلى هذا الحد من تهويل التهم، وبناء أشنع الشكوك والظنون المحتملة ولمن لمفتي الدولة مقرر عقيدتها الذي هو من أصحاب الهيئات والخواص؟ فإن كان هذا فعلكم مع من كان من الخواص، فكيف تريدون من الجنود أن يحسنوا الظن بكم ويعزروكم ويوقروكم.

لا تنهى عن خلقٍ وتركب مثله... عار عليك إذا فعلت عظيم.

قال الأصمعي: ومثله قولهم: محترس من مثله وهو حارس. يضرب للرجل يعيب الفاسق لفعله، وهو أخبث منه. وقيل: كيف تبصر القذاة في عين أخيك وتدع الجذع المعترض في حلقك. وقال إبراهيم النخعي: إني لأرى الشيء مما يعاب فما يمنعني من عيبه إلا المخافة إنَّ أبتلى به. ومن أمثالهم في هذا: لا تسخر من شيء فيحور بك.

وقد اكتفى فاروق الأمة الملهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالتعزير والجلد فيمن فعل أعظم من ذلك ؛ من زور ختمه وليس من احتفظ بختم كان له قبل فترة من الزمن ، وتكاسل أو أهمل تسليمه في ظل ما ذكرنا من الأحداث التي مرت بها الدولة ، والتي مر بها هو نفسه .

التهمة العاشرة : إفتاؤه للإخوة بمسائل تخالف منهج أهل السنة والجماعة وتلك أبسط ما صدر عنه ، ولكنها كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير ، حيث جاءت خاتمة لأفعاله السابقة من تجسس وكذب وخيانة للعهد والأمانة ، فكان الاعتقال على إثرها ولكن لم تكن سبب الاعتقال الرئيسي :

سبحان الله ؛ رمتني بدائها وانسلت ، نطلب منكم يا ولاة الأمر أن تأتوننا بالمسائل التي خالف فيها الشيخ منهج أهل السنة والجماعة ، وما هو الرد عليه مما قرره أهل السنة والجماعة في كتبهم أنه من مسائل المبتدعة ، فالدليل يقابل بالدليل وليس برمي التهم الفضفاضة جزافاً من غير بينة { قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } وأما إن كان الشيخ - حفظه الله - قد اجتهد وأخطأ أو أصاب ، فهو بين الأجر والأجرين كما في الصحيحين : عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » . قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مجموع الفتاوى : وقد فرض الله على ولاة أمر المسلمين إتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة وإذا تنازع بعض المسلمين في شيء من مسائل الدين ولو كان المنازع من آحاد طلبة العلم لم يكن لولاية الأمور أن يلزموه بإتباع حكم حاكم بل عليهم أن يبينوا له الحق كما يبين الحق للجاهل المتعلم فإن تبين له الحق الذي بعث الله به رسوله وظهر وعانده بعد هذا إستحق العقاب وأما من يقول إن الذي قلته هو قولي أو قول طائفة من العلماء المسلمين وقد قلته اجتهداً أو تقليداً فهذا بإتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته ولو كان قد أخطأ خطأ مخالفاً للكتاب والسنة ولو عوقب هذا لعوقب جميع المسلمين فإنه ما منهم من أحد إلا وله أقوال اجتهد فيها أو قلدها فيها وهو مخطئ فيها فلو عاقب الله المخطئ لعاقب جميع الخلق بل قد قال الله تعالى في القرآن { آمِنَ الرَّسُولَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمِنٌ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ } { لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

اَكْتَسَبْتُ رَبَّنَا لَأُتَوَّخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِيْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ} وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيْحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { : أَنْ اللّٰهَ اسْتَجَابَ هَذَا الدُّعَاءَ وَلَمَّا قَالَ الْمُؤْمِنُونَ : { رَبَّنَا لَأُتَوَّخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} قَالَ اللّٰهُ : قَدْ فَعَلْتَ} وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الدُّعَاءِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { : إِنْ اللّٰهُ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطِيْأِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ} فَالْمُفْتِي وَالْجُنْدِيُّ وَالْعَامِيُّ إِذَا تَكَلَّمُوا بِالشَّيْءِ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ اجْتِهَادًا أَوْ تَقْلِيدًا قَاصِدِينَ لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ بِمَبْلَغِ عِلْمِهِمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَخْطَئُوا خَطَأً مُّجْمَعًا عَلَيْهِ. وَإِذَا قَالُوا إِنَّا قُلْنَا الْحَقَّ وَاحْتَجُّوا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ : لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْحُكَّامِ أَنْ يُلْزِمَهُمْ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَلَا يَحْكُمَ بِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْحَقُّ دُونَ قَوْلِهِمْ بَلْ يَحْكُمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْحَقُّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ لَأُغْطَى بَلْ يَظْهَرُ فَإِنْ ظَهَرَ رَجَعَ الْجَمِيعُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرُ سَكَتَ هَذَا عَنْ هَذَا وَسَكَتَ هَذَا عَنْ هَذَا. ١٠٥

وأما عن خاتمة البيان ، فالذي يظهر لنا ونقابل الله به أن كل الأحكام التي بنيتموها عليه إنما هي تهم مبنية على ظنون ؛ والظنون لا يبني عليها أحكام في دين الله ، وأن الدعاوى إن لم تقم عليها بينات فإن أصحابها أذعياء ، وإنما نعم نؤازر أخانا من الظلم حقا فيما ظهر لنا من التهم التي وجهتموها لمن كان من ذوي الهيئات في هذه الدولة وأحد مشايخها بل مفتيها ومقرر عقيدتها ، وهو ممن دفع عن الدولة افتراء من تقولوا على الله الكذب بغير علم ، وحرفوا منهج أهل السنة والجماعة بورقاتهم السبع ، بعد دحره وإخوانه لزمرة الغلاة أمام الخليفة في الاجتماع المعروف. وبعدها أعادوا تقرير منهج أهل السنة والجماعة في هذه الدولة بتفويض من الخليفة ؛ فأصدروا السلسلة العلمية في بيان مسائل منهجية ، فيالها من دولة ويا لهزالها ويا لها من معيبة ويا لحياتها أن تولي الجاسوس مفتيا يقرر عقيدتها. فماذا سيقول محبو الدولة قبل شائئها!.

وما نرى رميكم له بتلك التهم إلا كمن يرمى صاحبه بالمعضلات أو بما يسكته ، وقد قال الأصمعي : من أمثالهم في هذا أن يقولوا : رماه بأحقاف رأسه. وقال : ومثله قولهم : رماه بثالثة الأثافي. والثالثة من الأثافي هي القطعة من الجبل تجعل إلى جنبها أثفتان ، فتكون الثالثة هي القطعة المتصلة بالجبل.

وقال خفاف بن ندبة (وهي أمه) : وإن قصيدة شنعاء مني ... إذا حضرت كالثالثة الأثافي. وقال أبو عبيد : ومعناها كلها إنه رماه بالبهتان. وقال الأصمعي : ومن أمثالهم في نحو هذا قولهم : كأنما أفرغ عليه ذنوباً وذلك إذا كلمه بكلمة عظيمة يسكته بها.

حرمة دم المسلم فضلاً عن طالب العلم

قال تعالى : { وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا }

وقال : { مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا } .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ، إِلَّا يَأْخُذِي ثَلَاثٌ : الثَّيْبُ الزَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ .

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عُثْمَانَ وَهُوَ مَحْضُورٌ فِي الدَّارِ ، قَالَ : وَبِمَ تَقْتُلُونِي ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذِي ثَلَاثٌ : رَجُلٍ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانِهِ ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ فَيُقْتَلُ بِهَا ، فَوَاللَّهِ مَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ ، وَلَا إِسْلَامٍ قَطُّ ، وَوَاللَّهِ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ لِي بِيَدِي بَدَلًا مِنْذُ هَدَانِي اللَّهُ لَهُ ، وَلَا قَتَلْتُ نَفْسًا ، فِيمَ تَقْتُلُونِي ؟ . قَالَ الْذَهَبِيُّ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ . "مُسْلِمٌ"

وَعَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ اخْتَلَفْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ضَرْبَتَيْنِ ، فَقَطَعَ يَدِي ، فَلَمَّا أَهْوَيْتُ إِلَيْهِ لِأَضْرِبَهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ : أَقْتُلُهُ أَمْ أَدَعُهُ ؟ قَالَ : بَلْ دَعُهُ قَالَ : قُلْتُ : وَإِنْ قَطَعَ يَدِي ؟ قَالَ : وَإِنْ فَعَلَ ، فَرَاغَعْتُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ قَتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ يَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَأَنْتَ مِثْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَهَا ، وَهُوَ مِثْلُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ . "مُسْلِمٌ"

فهذا إثم من قتل مسلماً شهد أن لا إله إلا الله بغير وجه حق.

وإليك إثم من قتل العلماء

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ رَجُلًا أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ}، أخبرهم {بِعَذَابِ أَلِيمٍ} وجيع آل عمران: ٢١. وقال في الآية التي بعدها: {أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ} آل عمران: ٢٢ {وَبُطِّلَانُ الْعَمَلِ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا يَقْبَلَ، وَفِي الْآخِرَةِ أَنْ لَا يُجَازَى عَلَيْهِ}.

وكذلك قال معقل بن أبي مسكين: كانت الأنبياء صلوات الله عليهم تجيء إلى بني إسرائيل بغير كتاب فيقتلونهم، فيقوم قوم ممن اتبعهم فيأمرون بالقسط، أي بالعدل، فيقتلون. وقد روي عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: "بئس القوم قوم يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، بئس القوم قوم لا يأمرن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، بئس القوم قوم يمشي المؤمن بينهم بالتقية". وروى أبو عبيدة بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "قتلت بنو إسرائيل ثلاثة وأربعين نبيا من أول النهار في ساعة واحدة فقام مائة رجل واثنا عشر رجلا من عباد بني إسرائيل فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر فقتلوا جميعا في آخر النهار من ذلك اليوم وهم الذين ذكرهم الله في هذه الآية". ذكره المهدي وغيره. وروى شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: كانت بنو إسرائيل تقتل في اليوم سبعين نبيا ثم تقوم سوق بقلهم من آخر النهار.

وقال الأمين الشنقيطي رحمه الله _ في هذه الآية: "هذا الظلم والبغي حرم الله عليهم بسببه بعض ما كان حلالا عليهم، كما قال هنا: {ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ}.

ومثلها قصة الجنيد وأصحابه عندما افتري عليه فقهاء بغداد بالزندقة، فقال لهم الملك ورد عليهم: يا أعداء الله ما أردتم إلا أن تنفوا أولياء الله من الأرض واحداً بعد واحد وأنتم ترون له كل يوم عبارة ولا تزددرون وهذا الجنيد لا سبيل لكم إليه حتى تغلبوه، فاجمعوا له الفقهاء،

واعملوا له مجلساً ، فإن أنتم غلبتموه وشهد الناس بأنكم غالبون عليه قتلته ، وإن هو غلبكم والله لأمشين عليكم بالسيف حتى لا نبقي منكم أحداً على الأرض
ونحن نقول لكم : وهذا أبو يعقوب المقدسي لا سبيل لكم إليه ، والله لن تقدرُوا عليه ولو اجتمع معكم الثقلين ، فلن تضرونه إلا بإذن الله وإلا بشيء قد كتبه الله عليه ، ولن تقدرُوا عليه حتى تغلبوه ، فاجمعوا له فقهاءكم واعملوا له مجلساً ، وهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، فإن أنتم غلبتموه وشهد الناس بأنكم غالبون عليه ، وأثبتتم عليه تهمكم بالبراهين (وأولها الجاسوسية والردة التي زعمتموها) قتلناه نحن وتقربنا به إلى الله ، بالعدل بالقضاء بشرع الله لا بشرع الأميين ، إن أردتم محكمة العدل ، وإن أبيتتم فنبشركم بعذاب أليم قولاً من رب العالمين .

ومثلها قول صاحب البيان : **(وحتى يتحمل كل واحد تبعه لسانه بعد هذا البيان فلا يتكلم بما لا يعرف وبسبب الفرقة في صفوف المجاهدين)** . فهذا ما دفعنا لكتابة الرسالة ونشرها في الإنترنت ؛ لأن الأمر قد زاد فعلاً عن حده والواضح من تهديدكم هذا وتعاملكم أنه إنما سيكون تبعه كلام من تكلم بالسيف ؛ وأي سيف سيف الأمن لا بسيف الحق بسيف القضاء العادل ؛ ولو كان كذلك وربنا لوقفنا وتكلمنا به في أوساطكم ، ولم نخف وننكر المنكر علانية ، وأنتم من تدفعوننا بتهديداتكم إلى ذلك يا ولاة أمورنا ، وأما من يسبب الفرقة بين المجاهدين ، فهو من يسلط الأمن الظلمة على رقاب الموحدين ، ويزجونهم في ظلام سجونهم بعيداً عن القضاء العادل ، وليس كل من أنكر منكرًا أو خطأً ولاة الأمور ونصح ، صار هو من يسبب الفرقة ويشق عصاهم ، بل جمع الجماعة إنما يكون حول كلمة التوحيد بقوة الشرع بقوة القضاء العادل لا بقوة الأمن .

وفي الختام

نذكركم يا ولاة أمورنا بقول الله _ تعالى شأنه _ : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } . [النحل : ٩٠] ونطالب بمحاكمة علنية للشيخ أبي يعقوب يحضرها القضاة وطلبة العلم الموثوقين لدى الإخوة ؛ ليشهدوا عليه ويتحققوا من التهم الموجهة إليه ؛ ويروا قسّمات ولحّات وجهه ، ويسمعوا اعترافه واعتراضه ، ويثبتوا عليه جرمه إن كان ثمة جرم قد اقترفه ؛ لأنه وكما سبق أن هذا التعميم فيه

تعد فاضح على الشيخ وفجور واضح في خصومته {فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ
يَشْهَدُونَ} ، فهاتوا برهانكم وأشهدوا طلبه العلم إن كنتم صادقين.

هذا ما جادت به النفس ، وما كان من صواب ، فمن الله وحده ، وما كان من خطأ ، فمني ومن
الشیطان... وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه : غندر المهاجر

٢٧ ذو الحجة ١٤٣٩